لما كانت ثنائيتها كونها علما الضعف تأنيثه لعدم التاء فيه وعدم النائب عن التاء وهو
الحرف الرابع وعدم النائب عن النائب وهو حركة الاوسط واحترز بالثلاثي عن كو سعاد
فان التانيث فيه واجب التاثير لان الحرف الرابع فيه قايم مقام التاء وبالمعنوي عن اللفظي
كو شاة علما فان التانيث فيه مؤثر وجوبا وان كان ساكن الاوسط وبالساكن
الاوسط عن المتحرك كو قدم اسم امرأة فان جميع النحاة اتفقوا على منع صرفه للتاء المقدرة
وقيام حركة الاوسط مقام الحرف الرابع القايم مقام التاء واعلم ان الزيادة على ثلثة
احرف يجوز ان يكون لفظا ويجوز ان يكون تقديرا يمكن التلفظ به كو جيل فان اصله جيئل
وهو علم الضبع والضبع مؤنث فان سمي به مذكر كان غير منصرف مع انه ثلاثي في اللفظ
لانه رباعي في التقدير يمكن التلفظ به وان كان رباعيا في التقدير فلا يكون غير منصرف
كو قدم علما للمذكر واحترز بقوله بغير العجمة عما فيه العجمة كو ماه فان العجمة تقوى
السببين حتى صار تاثيرهما في عدم الصرف واجبا وانما اختص العجمة بذكر من بين ساير
الاسباب لان وزن الفعل والعدل لا يكونان في الثلاثي الساكن الحشو بشهادة الاستقراء
والوصف لا يجامع العلمية والتركيب والجمع المؤثر في هذا الباب والالف والنون والف التانيث
تخرجه عن كونه على ثلثة احرف فلم يبق الا العجمة فان سمي بالمعنوي مذكر فالزيادة كالتاء
اي فشرطه الزيادة على ثلثة احرف كما ان فيه التاء زايد عليها غالبا فنقرا اسم رجل
منصرف عندهم لضعف امر التانيث فيه لعدم وجود التاء فيه وان ما هو مسمى وهو الحرف
الرابع بخلاف سعاد فانه غير منصرف وان كان علما للمذكر لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا



مسدها فيكون بمنزلة ما فيه التاء ظاهرة كحمزة وانما لا يكون الحرف الثالث قايما مقام
التاء لان التاء في كلامهم انما تزاد غالبا رابعة فصاعدا لا ثالثة حتى يسد الثالث
مسدها والى هذا المعنى اشار بقوله كالتاء واعلم انه يشترط فيه ايضا ان لا يكون
منقولا عن المذكر في الاصل وان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل غير لازم لان رباب اسم
امرأة فاذا سمي به مذكر انصرف لانه قبل التسمية به للمؤنث كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا كل جمع
مكسر خال عن علامة التانيث كو رجال فانه اذا سمي به مذكر انصرف لان تانيثه لاجل تاويله
بالجماعة وهو تاويل غير لازم لجواز ان يؤول بالجمع فيكون مذكرا التركيب وهو فرع على الافراد
جعل الكلمتين فما كان اي لم يكن بينهما نسبة من اضافة او اسناد لانه لو كان التركيب
بالاضافة او الاسناد وجب بقاء الكلمتين على حاليهما قبل العلمية فلا يمكن جعل
المركب معربا غير منصرف لان الحرف الاخير مشتغل بالحركة التي كانت عليها اعرابا او بناء
او بالسكون الذي كان كذلك ولما كان الثاني صوتا لانه لو كان الثاني صوتا لكان
المركب مبنيا لا مدخل له في باب منع الصرف كسيبويه ولا الثاني متضمنا للحرف قبل العلمية
لانه لو كان متضمنا له قبلها لما يجب عدم انصرافه كخمسة عشر علما فانه جاز اعرابه
منع الصرف وجاز ابقاؤه على الفتحة لتضمنه الحرف قبلها وفي عبارتهم ان الثاني متضمن
للحرف تساهل لان المركب مشتمل على معنى اسمين وحرف والمتضمن للحرف هو المركب لا احد جزئيه
الا ان الحرف لما قدر في الثاني قالوا انه متضمن للحرف فقوله علما مفعول ثان لجعل فان
التركيب بالعلمية صار لازما ولم يكن معها في معرض الانفكاك كالالف والنون المضار عثمان

Copyright © King Saud University